العدد الرابع
مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055
يوليوز 2025

مريم عزوزي
دكتوراه في القانون الخاص
جامعة عبد المالك السعدي
Azzouzi.mariam1991@gmail.com

التدابير الجمركية لمكافحة التهريب

مقدمة:

إن التفتح الاقتصادي الذي تشهده دول العالم وتطورات المبادلات التجارية والشروط التي تفرضها المنافسة الحرة، يجعل من بعض المتعاملين غير قادرين على مسايرة هذا الركب، الشيء الذي يحتم عليهم اللجوء إلى طرق أخرى ملتوية، بأساليب غير قانونية بحثًا عن الربح السريع، ومن أبرز هذه الأساليب ظاهرة التهريب، التي أصبحت تشكل تهديدًا حقيقيًا للاقتصاد الوطني، وتمس في العمق بمصالح الدولة والمجتمع على حد سواء.

وفي ظل هذه التحديات تسعى إدارة الجمارك إلى الحد من هذه الظاهرة باتخاذ مجموعة من التدابير التي تقوم على تشديد إجراءات المراقبة على حركة البضائع من وإلى المغرب بغية الحد من التهرب من أداء الرسوم والمكوس الجمركية المستحقة عن البضائع، ومن جهة ثانية محاربة خرق الحظر المطلق الذي يفرض المشرع الجمركي على استيراد بعض البضائع والسلع فما المقصود إذن بالتهريب وماهي أنواعه؟ وما هي الأشكال التي يتخذها؟ وما هي أسبابه وأساليبه؟ و أين تتجلى انعكاساته؟ وما دور إدارة الجمارك في مكافحة التهريب؟

ومن أجل الإحاطة الشاملة بهذه الإشكالية، سنعمد إلى تناول الموضوع من خلال مطلبين أساسين:

المطلب الأول: نخصصه لتحديد مفهوم التهريب، الوقوف على أنواعه المختلفة، التعرف على أسبابه ودوافعه، ثم رصد أبرز الأساليب التي يعتمدها المهربون وكذا الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة.

أما المطلب الثاني :نتسأ ل فيه دور إدارة الجمارك في التصدي لآفة التهريب، من خلال استعراض الآليات القانونية والوسائل المادية المعتمدة، وكذا إبراز أو جه التعاون ن والشراكة بين مختلف الفاعلين المعنيين بمكافحة التهريب.

المطلب الأول: مفهوم التهريب، أسبابه وأسالبه

الفقرة الأولى: تعريف التهريب و أنواعه

أو لا: تعريف التهريب

تعد جريمة التهريب من بين الجر ائم الاقتصادية ارتبط وجودها بإزدهار المعاملات التجارية الدولية و انتشار دائرة التعامل التجاري بين مختلف الدول.

ونظرا لخطورتها على الاقتصاد الوطني والمجال الاجتماعي، فإن المشرع عمل على تقنين هذه الجمركية وخصص لها طبقة مستقلة – جنحة من الدرجة الثانية – وهو في ذلك سار على نهج المشرع الفرنسي وإن لم يصنف أعمال التهريب في إحدى طبقات المخالفات أو الجنح الجمركية إلا أنه نص عليها في مواد مستقلة[1].

ويراد بالتهريب الجمركي إدخال المواد والسلع وإخراجها عبر النطاق الجمركي للدولة أو محاولة ذلك على خلاف الصورة التي وضعها القانون، فهو مجموعة من الأفعال المادية التي يقدم عليها المكلف للتخلص من دين الضريبة[2].

والتهريب حسب المنظمة العالمية للجمارك هو مخالفة جمركية تتعلق باجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود وللتهرب من حقوق الخزينة العمومية.

وفي التشريع المغربي تعرف جريمة التهريب[3] بكونها عملية استيراد أو تصدير خارج مكاتب الجمرك وعلى الخصوص شحن وتفريغ ونقل البضائع من سفينة إلى أخرى أو من طائرة إلى أخرى خارج نطاق المو انئ والمطارات المتواجدة بها المر اكز الجمركية، وكل خرق لأحكام هذه المدونة المتعلقة بحركة أو حيازة البضائع داخل المنطقتين البرية

---

[1]- المواد 417 إلى 422 من القانون الجمركي الفرنسي.
[2]-عبد الحميد الحاج صالح، ، **" التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق "**،مصر الدار الجامعية، طبعة 2003 ، ص: 14.
[3]- الفصل 282 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

والبحرية لدائرة الجمارك، وحيازة البضاعة الخاضعة لأحكام الفصل 181 من المدونة عندما تكون هذه الحيازة غير مبررة أو عندما تكون المستندات المدلى بها على سبيل الإثبات مزورة أو غير صحيحة أو غير تامة أو غير مطابقة.

أو الاستيراد والتصدير بدون تصريح عندما تكون البضائع المارة من مكتب جمركي قد وقع التستر عنها عند إجراء المعاينة من طرف الإدارة، بإخفائها في مخبئ أعد خصيصا لذلك أو بأماكن غير معدة عادة لتلقي هذه البضاعة[4].

بالرجوع إلى التشريعات المقارنة نجد أن أغلب التشريعات قد أعطت تعريفا لجريمة التهريب الجمركي ومن بين هذه التشريعات نجد قانون الجمارك المصري الذي عرف التهريب في المادة 121 بأنه: " يعتبر تهريبا إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير شرعية وبدون أداء الضريبة الجمركية المستحقة عليها كلها أو بعضها أو بمخالفة للنظم المعمول بها بشأن البضائع الممنوعة"[5].

ومن خلال هذا النص يستفاد أنه مجرد إدخال أي نوع من البضائع إلى الدولة أو إخراجها منها بطرق لا يقرها القانون توصلا للهروب من سداد الضريبة الجمركية المقررة يعتبر تهريبا حقيقا، وهو بخلاف التهريب الحكمي الذي أشارت إليه المادة 121 من قانون الجمارك في فقرتها الثانية، والتي تنص على أنه: يعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار، مع العلم بأنها مهربة ، كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو قوانين مزورة أو مصطنعة أو وضع علامة كاذبة أ إخفاء البضاعة أو العلامة أو ارتكاب أي فعل أخر يكون القرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضاعة الممنوعة.

هذا عن التعريف القانوني. أما الفقه فلقد عرف جريمة التهريب بأنها كل فعل يتعارض مع القواعد التي تنظم حركة البضائع عبر الحدود سواء فيما يتعلق بفرض الضريبة الجمركية حالة إدخالها أو إخراجها من حدود الدولة، أو يمنع استيرادها أو تصدير بعض تلك البضائع[6].

وهناك من عرف جريمة التهريب بكونها مخالفة القواعد المنظمة لحركة البضائع والسلع عبر الحدود داخل التراب الخاضع.

---

[4]-الفصل 282 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.
[5]- كمال حمدي ، **" جريمة التهريب الجمركي "** ، مطبعة سعيد كامل بالإسكندرية، الطبعة الأو لى، السنة 2004، ص: 23.
[6]- فتحي إسماعيل ، **" الموسوعة الشاملة في الجمارك والتهريب "** ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص: 225.

أما القضاء فقد استقر على أن المقصود من جريمة التهريب هو: المساس ببعض النصوص المشكلة للأساس القانوني للسياسة الجمركية للدولة.

ثانيا: أنواع التهريب

إن التفتح الاقتصادي الذي تشهده دول العالم وتطورات المبادلات التجارية والشروط التي تفرضها المنافسة الحرة، يجعل من بعض المتعاملين غير قادرين على مسايرة هذا الركب، الشيء الذي يحتم عليهم اللجوء إلى طرق أخرى ملتوية، وذلك تحقيقا للربح السريع وحفاظا على تواجدهم في السوق، فيلجؤون إلى التهريب[7].

وعلى هذا الأساس تسعى إدارة الجمارك إلى الحد من ظاهرة التهريب بتشديد إجراءات المر اقبة على حركة البضائع من وإلى المغرب بغية الحد من التهرب من أداء الرسوم والمكوس الجمركية المستحقة عن البضائع، ومن جهة ثانية محاربة خرق الحظر المطلق الذي يفرضه المشرع الجمركي على استيراد بعض البضائع والسلع[8].

وهكذا يمكن تقسيم التهريب من حيث الحق المعتدى عليه إلى نوعان:

***تهريب ضريبي**

***تهريب غير ضريبي**

- **التهريب المرتبط بالجانب الضريبي**

التهريب الجمركي الضريبي هوما يراد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع وما يلحق بها قصد التملص من أدائها كلها أو بعضها[9]، ودلك بإدخالها إلى إقليم التراب الجمركي وإخراجها منه بطرق غير مشروعة[10] وبخلاف القانون دون أداء الضرائب المستحقة مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدولة الاقتصادية والمالية ويحرم خزينة الدولة من الحصول على المكوس والرسوم المستحقة على هده البضائع باعتبارها إحدى الموارد الرئيسية التي ترتكز عليها خزينة الدولة، ولذلك نجد مدونة الجمارك تستهل مقتضياتها القانونية بالحديث عن التعرف الجمركية وشروط تطبيقها كتحديد العناصر الأساسية

---

[7]- محمد نجيب السيد، **" جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء "**، طبعة 1992، ص: 7.

[8]- عبد الغني الصغير ، **" الاستخلاص الجمركي للبضائع وتحرير التجارة الخارجية "** " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط ، ، ص: 24.

[9]- عبد الغني الصغير، " الاستخلاص الجمركي للبضائع وتحرير التجارة الخارجية " مرجع سابق ، ص: 84.

[10]- إذ عادة ما يستعمل المتهربون وسائل احتيالية كالتصريح بصنف السلعة الأقل أداء للضريبة ، وكدا التخفيض من قيمة المشتريات وغيرها...

لحساب أساس الضريبة عبر البيانات اللازمة لذلك، لتأتي بعد دلك المقتضيات المنظمة لعمليات استخلاص وتصفية الرسوم الجمركية بغية عدم المساس بالمصلحة الضريبية التي يحميها وينظمها القانون الجمركي.

- **التهريب غير الضريبي**

يقوم التهريب غير الضريبي، على أساس ليس الغرض منه التهرب من أداء الرسوم والضرائب الجمركية، بل خرق منع استيراد أوتصدير سلع محظورة، إذ يهدد هذا النوع من التهريب المجتمع، سواء تعلق الأمر بسلامته الصحية أو مسا بشعوره الديني والأخلاقي.

فالدولة حفاظا على السلامة الصحية للمجتمع، وحرصا على أخلاقه من الفساد، وسعيا منها لسيادة الأمن والطمأنينة داخل المجتمع، تضع قوائم تحدد فيها البضائع المحظورة، سواء تعلق الأمر بعملية الاستيراد أو التصدير.

ويطلق أحد الفقهاء[11] على هدا النوع من التهريب الضريبي، مستندا على أن هده الأعمال التي يستغرقها التهريب ذات صبغة اقتصادية.

لكن وكما سبق أن أشرنا، فإن الدولة لا تحظر البضائع ذات الصبغة الاقتصادية فقط، بل يتسع نطاق الحظر ليشمل البضائع ذات الصبغة الأخلاقية، كمنع استيراد أو راق اللعب أو القمار...

أو ذات صبغة سياسية، كمنع دخول كتب ومجلات صحف معينة، أو ذات صبغة أمنية، كما منع استيراد العتاد والذخيرة دون الحصول على ترخيص رسمي مسبق.

- **<u>وينقسم هذا التهريب الجمركي إلى تهريب كلي وأخر جزئي:</u>**

- **التهريب الكلي:**

ويتحقق إذا استطاع المهرب أن يتخلص من الضرائب الجمركية المستحقة، ويترتب على ذلك فقدان الخزانة العامة لكامل الضريبة الجمركية.

[11]- صخر عبد الله الجندي ، **"جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء"** ، مطبعة البهجة ، بيروت ، 2002ص: 55

- **التهريب الجزئي:**

ويتحقق عندما يستطيع المهرب أن يتخلص من جزء من الرسوم والضرائب الجمركية الأخرى المستحقة، وبالتالي فقدان الخزانة العامة بعضا من تلك الضرائب والرسوم.

وغني عن البيان أن هذا التقسيم لا يقوم إلا بالنسبة للتهريب الضريبي وحده دون التهريب غير الضريبي الذي لا يتصور فيه أن يكون كليا أو جزئيا. كما أنه يمكن أن يتوه بصدد التهريب الحقيقي أو الحكمي على حد سواء إذ يصح أن يكون أيهما تهريبا كليا أو جزئيا.

والآن سنتطرق للتقسيم الذي يعود لأصل جريمة التهريب أي لمرتكبيها

<u>من حيث جماعة التهريب</u>

وينقسم إلى إلى تهريب جماعي وفردي

- **التهريب الجماعي:** وهو التهريب الدي ينصب على كميات كبيرة من البضائع، وأنواع محددة منها غالبا ما تكون محل اعتبار، وهو يقع عملا بواسطة عصابات منظمة.

- **التهريب الفردي:** وهو الفعل الذي يقع بفعل شخص أو أشخاص منفردين وينصب عادة على كافة البضائع دون تمييز ويقع على كافة الحدود وبواسطة كافة الوسائل الممكنة وهو أقل خطورة من التهريب الجماعي.

<u>من حيث الوضعية الاجتماعية للمهربين</u>

- **التهريب المعيشي:** التهريب المعيشي هو التهريب الذي تمارسه فئة ذات رأسمال متواضع بغية تحقيق ربح ضئيل لسد الحاجيات اليومية، وغالبا ما يكون سبب تعاطي هده الفئة لهدا النوع من النشاط تمليه ظروف مزرية وقلة فرص الشغل ولكن عدد هؤلاء كبير جدا مما يجعل كمية السلع المتدفقة هي الأخرى كبيرة لهدا نجد إدارة الجمارك تتعامل مع هد الفئة

- **التهريب المنظم:** أما التهريب المنظم فهو الذي يقوم به الأباطرة الذين يستثمرون فيه أموال طائلة ووسائل هائلة.

ونرى أنه وبعد كل هده التقسيمات أن نتيجة التهريب تبقى موحدة باختلاف الطرق. فالمتهرب ينجح في التهرب من أداء واجباته الضريبية.

فحينما يقوم الشخص باستيراد سلعة محظورة أو تصديرها يتخلص من العبء الضريبي المفروض على الأموال التي استعملها للقيام بعملية التهريب وبالتالي فالنتيجة واحدة رغم تعدد الوسائل والطرق المتبعة.

الفقرة الثانية: أسباب وأساليب التهريب

أولا: أسباب التهريب

لظاهرة التهريب أسباب وعوامل التي تساعد هده الظاهرة في التفشي والانتشار، ويمكننا حصر أهم مسببات التهريب في العوامل التالية:

1- **أسباب سياسية:**

إن من بين الأسباب التي ساعدت هده الظاهرة على الانتشار والتي دفعت الأفراد إلى ارتكاب هده الجريمة، وهو الدافع السياسي، حيث أن الدولة قامت بإصدار بعض التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الاقتصاد الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطن وتحسين المستوى المعيشي، ودلك بانتهاج سياسة دعم بعض المواد الغدائية ولاستهلاكية الأساسية، ما أدى ببعض المواد إلى أن تكون مستهدفة من قبل المهربين، وكدا السياسة الخارجية المتبعة من طرف الدولة إلى أن تكون مستهدفة من قبل المهربين، وكدا السياسة الخارجية المتبعة من طرف الدولة بالانفتاح على العالم والعلاقات التي أبرمتها مع بعض البلدان المجاورة المتمتلة في حرية عبور السلع مثلا وسياسة المعاملة بالمثل مع بعض البلدان الإفريقية، هده السياسة أدت إلى إغراق السوق المحلية بالمنتجات العالمية المتنوعة وبارتفاع نسبة الغش وتطور وسائل التهريب.

2- **أسباب اقتصادية:**

هي عوامل تؤثر بشكل كبير ورئيسي، ويمكن اعتبارها من الأسباب الأو لى الدافعة إلى استفحال ظاهرة التهريب:

ارتفاع الحقوق الجمركية: إن ارتفاع نسبة الضريبة الجمركية التي كان من المفروض أن تستفيد منها الخزينة العمومية بغرض حماية الاقتصاد الوطني، كان من أحد دوافع التهريب، حيث أصبح يشكل عائقا حقيقيا أمام تعاملات

الكثير من الأفراد. الأمر الذي دفع بهم إلى التفكير في سلوك طرق غير مشروعة تفاديا لأداء الضرائب التي تتثقل كاهلهم، حيث يتم خرق القواعد والقوانين المنظمة وبالتالي اللجوء إلى التهريب بمختلف أنواعه.

من هنا نستطيع القول أن إرتفاع هده الضرائب بشكل كبير هو الذي دفع بالتجار للقيام بممارسة أعمالهم بطرق غير مشروعة، لأن من شأن الزيادة في الضرائب أن تنعكس على عائد تجارتهم، فأثناء بيع البضاعة يتوخى التاجر من ثمن بيعها أن يستوفي مصارفها إضافة للربح كهدف متوخى من ممارسة التجارة. كل هدا يجعل الثمن المخصص للبضاعة مرتفع أيضا، ما قد يؤدي بالمنتوج إلى عدم القدرة على المنافسة في السوق لوجود أثمنة أقل منها، الأمر الذي لا محال معه يفضل التجار اللجوء إلى التهريب كوسيلة تساعدهم على تحقيق غايتهم.

لهدا ينصح بضرورة الاعتدال في فرض الضرائب لكونها إن انخفضت ستساعد على تكثيف المعاملات التجارية الشيئ الذي من شأنه أن يقلل من ظاهرة التهريب وبالتالي سينعكس إيجابيا على عائدات الضرائب.

الوضعية الاقتصادية للمكلف: إن الوضعية المالية للمكلف تتحكم في اتجاه الضرائب، وغالبا ما تكون مرتفعة ويكون اللجوء إلى الطرق الاحتيالية قصد التهرب من دفع الرسوم هو الحل لهم، فرغم المخاطر التي من الممكن أن يتعرضون لها، إلا أنهم يكونون على أتم الاستعداد للتهريب لأن جشعهم يحول دون التخلي عن هده المبالغ بكل سهولة حيث نادرا ما يقعون في شباك إدارة الجمارك، وهدا راجع لانتهاجهم طرق متنوعة ومعقدة.

إختلاف الأسعار: من المتعارف عليه أن المستهلك يميل إلى شراء المنتوجات ذات الأثمنة المنخفضة والأكثر جودة، الأمر الدي لا يتحقق في المنتوجات الوطنية التي تتميز بارتفاع أثمانها بالمقارنة مع السلع والمواد المهربة التي لا يتم أداء الضرائب عنها، مما يخول هده الأخيرة القدرة على المنافسة للمنتوجات الوطنية.

كما أن السياسة الحمائية التي ينعم بها الإنتاج الوطني في مواجهة المنتوجات الأجنبية، ترتب عنها آثار سلبية أهمها أن المستفيد من هده الحماية كان يبيع بأثمان مرتفعة، علاوة على عدم بدل الفاعلين الاقتصاديين عناء تطوير منتوجاتهم وتحسين جودتها بشكل يتماشى مع متطلبات الوقت الراهن وحاجيات المستهلك، نتج عنه تهافت المواطنين، الفئة العريضة من المجتمع دات القدرة الشرائية المتدنية والضعيفة، على كل منتوج أجنبي أرخص وأكثر جودة.

وبالتالي فارتفاع أثمان السلع والمنتوجات الوطنية مقابل تدني ثمن السلع المهربة[12]، وعدم رقي الإنتاج الوطني إلى جودة نظيره الأجنبي المهرب، عاملان ساهما في تطبيع المستهلك على ما هو وارد عن طريق التهريب.

ندرة بعض المواد: إذا تحدتنا عن ارتفاع الضرائب، واختلاف الأسعار الذي يغتنمه المهرب فيجب أن نتحدث عن ندرة بعض المواد الضرورية مما يجعله في نظر البعض مصدرا مربحا. إذ يتزامن دلك مع ازدياد حاجة المستهلك المستمرة للحصول عليها، مما يدفع النشطاء في الميدان إلى تهريبها واغتنامهم فرصة ارتفاع الطلب لتحقيق أرباح بشكل سريع.

السعي وراء الربح السريع: إن طبيعة الانسان ميال للمال وهناك فئات تسعى بشتى الطرق للسعي وراء الربح السريع دون الأخد بعين الاعتبار النتائج السلبية لدلك، فبدل القيام بممارسة الأنشطة التجارية وجني المال بطريقة قانونية، يفضلون القيام بمعاملاتهم بطرق غير شرعية متملصين من أداء الضرائب الجمركية.

3- **أسباب اجتماعية ونفسية:**

لقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى التهريب أسبابا اجتماعية وضغوطات نفسية أو جدها المحيط الذي يعيش فيه الفرد من الأزمات المتتالية، وعلى سبيل المثال، إرتفاع نسبة البطالة لانعدام فرص الشغل، وارتفاع نسبة التحملات العائلية، كلها عوامل من شأنها ان تؤدي بالفرد لمخالفة القانون من أجل كسب قوت يومه.

ثانيا: أساليب التهريب

إن التهريب من الجرائم التي ترتكب كثيرا من طرف الأشخاص، وه موجود في جميع الأزمنة والبلدان. وقبل كل شيء يجب ذكر أن البضائع تكون موضوع للتهريب عندما يكون سعرها في بلد أقل بكثير عن سعرها في بلد آخر، ولهذا تكون عرضة للاستيراد عن طريق الغش، كما أن دخول البضائع بطريقة غير شرعية تكون له في بعض الأحيان أسباب أخرى وإجراءات إدارية.

[12]- تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والخدامات بوجدة تحت عنوان "ظاهرة التهريب وانعكاساتها على اقتصاديات الجهة الشرقية" سنة 2004.ص: 7

لذا تكون الطرق المستعملة والوسائل المستعملة مختلفة[13]، فغالبا ما يلوذ المهربون دائما في الليالي المظلمة على الحدود، كما أنهم ينضوون تحت تنظيمات، ويستعينون بدلك على كاشفون لتغطيتهم أثناء عملياتهم، مدعمين بكلاب مدربة لأجل العملية، إضافة إلى كلمات السر والإشارات التي يتبادلون بها المعلومات عبر الحدود، ويلجأ المهربين قدر الإمكان أن يخلفوا وراءهم أقل ما يمكن من آثار الأقدام، ونظرا لعدم استطاعت المهربين إخفاء آثار مرورهم نجدهم يعملون على خلق آثار وهمية لتمويه إدارة الجمارك. كما أن التهريب ينشط بكثرة في أيام البرد.

ويستعينون لنقل البضاعة وخاصة في المناطق الجبلية على الخيل والبغال، كما أنهم يقومون بتدريب هده الحيأو انات قبل إستخدامها لكي تتعرف على الطريق المتبعة وتلحق بالمكان المقصود في حالة التعرض للطوارئ.

كما يستعملون السيارات السريعة القوية لنقل المنتجات محل التهريب، وتكون سيارات من الصعوبة التعرف عليها فغالبا ما تكون منزوعة المقاعد ولها أرقام ولوحات مزيفة، إد تعتبر وسيلة هامة للمهربين لأنها تحتوي على خزانات، المصفات الزيتية، الأنابيب الجوفاء للهيكل المعدني، مطفأة السجائر وأماكن المصابيح وغيرها.. فكل تجويف يكون بمثابة مكان سري لإخفاء البضائع المهربة.

[13]- استطاع رجال الجمارك ضبط وكشف العديد من حالات التهريب التي اتبع فيها المهربون وسائل محكمة وغاية في الدقة والذكاء نورد منها على سبيل المثال:

1) في وسائل النقل:
*ضبط كمية من الحشيش داخل أرضية شاحنة بعد أن تم رش أرضيتها بكمية من الاسمنت للتضليل،
*ضبط كمية كبيرة من الأسلحة في تجأو يف داخل قواعد الشاحنة.
*ضبط كمية كبيرة من الخمور بين رصات رسالة خشب محملة على شاحنة.
*ضبط كمية من الحبوب الممنوعة داخل صهريج نقل الاسمنت وارد من الخارج.
*ضبط كمية من المخدرات مخفية في أكياس ومخلوطة بأكياس أخرى تحتوي على أعشاب ذات رائحة قوية لتضليل الكلاب.

2) في الطرود الواردة من الخارج:
*ضبط بضاعة داخل أكياس ناليون داخل برميل معبأة بالجرانيت ضمن رسالة واردة من الخارج.
*ضبط كمية من الحشيش داخل كرسي ضمن رسالة أثاث واردة من الخارج.
*ضبط حبوب ممنوعة في تجأو يف بين الجدار الداخلي والخارجي لسخانات ماء كهربائية ضمن رسالة.

3) في أمتعة الركاب:
*ضبط كمية من الحشيش بقاع حقيبة راكب.
*ضبط كمية من المخدرات مخبأة بجوانب وأرضية أقفاص طيور.
*ضبط كمية من الحشيش داخل علبة حلوى.

4) أثناء التفتيش الداتي للأشخاص:
*العثور على كمية من الأفيون بين شعر رأس راكبة قادمة من الخارج.
*العثور على كمية من الحشيش بكعب حداء كان يلبسه راكب.
*العثور على كمية من الحشيش داخل حزام أحد الركاب.
*العثور على كمية من الحشيش موضوعة أسفل السجائر داخل علبة دخان مع راكب.

هذا في ما يخص التهريب داخل التراب الجمركي أما التهريب الدولي فيتم عن طريق البواخر وبواسطة الطائرات يتم من خلالها تهريب البضائع بطرق جد محكمة يبدع أباطرة التهريب في تطويرها.

المطلب الثاني:

دور الجمارك في مكافحة التهريب

الفقرة الأولى: آلية قانونية وآلية مادية

تمثل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أداة فعالة لمحاربة التهريب بشتى أنواعه باعتبارها إحدى ركائز الدولة في التنمية الاقتصادية. وذلك بفضل الدور الذي تلعبه في حماية المنتوجات الوطنية عن طريق المراقبة التي تمارسها على الصادرات والواردات في مختلف النقط الحدودية والمراقبة داخل التراب الخاضع، فهي تعد المسؤول الأو ل عن مكافحة ظاهرة التهريب باتخاذ كافة التدابر الحمائية وتطبيق إستراتيجيات حازمة في سبيل تحقيق ذلك[14].

بحيث تقوم الجمارك في إطار محاربتها للتهريب بتوفير مجموعة من الوسائل اللوجستيكية كالعربات ذات الدفع الرباعي وأجهزة الاتصال اللاسلكية، كما تقوم بتعبئة مجموعة من الوسائل القانونية والبشرية، حيث أن القانون قد رخص لأعوان إدارة الجمارك بحمل السلاح واستعماله في حالات محددة كحالة الدفاع الشرعي أو ضد الأشخاص عندما لا يمكن أن يقأو موا بغير السلاح العنف أو الضرب أو التهديد بالسلاح الموجه ضدهم أو يعترضوا سبيل جماعة من الأشخاص لا يقفون عند توجيه الإنذارات إليهم. أو ضد الحيوانات المستخدمة في التهريب وأية وسيلة للنقل لا يمتثل سائقها للأمر بالتوقف ويتعذر إيقافها بطريقة أخرى غير حمل السلاح[15]، ويؤذن أيضا لأعوان الإدارة باستعمال جميع الأدوات والوسائل الملائمة مثل المشيكات والشائكات والكبول لتوقيف وسائل النقل عندما لا يقف سائقوها بعد توجيه إنذارات الأعوان إليهم[16] كما تم تعزيز صلاحيات المصالح الجمركية للتدخل داخل الطرق السيارة ابتداءا من سنة 2015. وقد رسمت إدارة الجمارك مخططات للمصالح المختصة تتمثل في تقوية التدخل على الجهة وإقامة حواجز ثابتة ومتحركة، وكذا تحسين وتأطير المتدخلين المباشرين.

---

[14]- امحمد اغربي ، **" مراقبة ومحاربة التهريب والغش من طرف إدارة الجمارك إحدى أدوات المســـاهمة في التنمية "**، مجلة المعيار، العدد 33، السنة 2005، ص: 102.

[15]- الفصل 34 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

[16]-- الفصل35 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وترتكز محاربة التهريب على عدة وسائل وآليات تفضي إلى نتائج تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. ومن بين هده الآليات نذكر تكثيف عملية المراقبة على مستوى النقط الجمركية، والتدخل على مدار 24 ساعة أي التدخل نهارا وليلا. ووضع نظام الاستخبارات والاستعلام للتصدي لمحترفي التهريب الدين يستخدمون وسائل محكمة تتنوع حسب نوع البضاعة المراد تهريبها وذلك باستعمال أساليب يصعب تصورها. وإجراء الأبحاث لتحديد أماكن تخزين المواد المهربة[17]، تم اعتماد الحركة الوظيفية لأعوان الجمارك كمقاربة جديدة في تدبير الموارد البشرية، وتبني الصرامة في تطبيق النظام التأديبي للموظفين لضمان تخليق الرفق وتحسين مردودية العمل الجمركي [18].

الفقرة الثانية: آليات المر اقبة وآلية التعاون والشر اكة

ومن ضمن الآليات أيضا تقوم إدارة الجمارك بإشراك المسؤولين المعنيين بالتأطير في تنفيذ العمل الميداني وتطوير علاقات التعاون والشراكة مع المتدخلين في الشأن الاقتصادي ومكافحة التهريب. ففيما يخص العناصر المتدخلة في مكافحة التهريب نجد الدرك الملكي الذي ومن خلال اجتماعه بمسؤولي إدارة الجمارك عبروا عن ارادتهم من أجل التأسيس للمشاركة في العمليات على المستوى الميداني ، وعن استعدادهم كدلك لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمهربين وكدا على مستوى تبادل الخبرات بين الدركيين والجمركيين، كما نجد المتدخل الثاني والمتمثل في الأمن الوطني والدي بحكم تواجده أيضا في أماكن عمل العناصر الجمركية الأبواب الحدودية، المطارات، الموانئ، أصبحت مهامه متداخلة مع مصالح الجمارك، ويتمثل التعاون بينهما في تبادل المعلومات والتدخل بصفة موحدة مع توجيهات من طرف وكيل الملك أو الوكيل العام للملك[19].

كما ولا تفوتنا الاشارة إلى إقدام إدارة الجمارك على تفعيل التعاون مع مجموعة من الدول فقد وقع المغرب على ثلاث اتفاقيات التعاون سنة 2016 في المجال الجمركي مع كل من هولاندا وتايلاند والطوغو ، وتروم هذه الاتفاقيات تعزيز التعاون الجمركي في مجال الوقاية والبحث والزجر، من خلال تبادل المعلومات، وخرق القوانين الجمركية التي تضر بالمصالح الاقتصادية، والتجارية، والضريبية والاجتماعية، والثقافية للأطراف المتعاقدة[20].وكان المغرب قد وقع اتفاقيات

[17] Ahmed dacheikh**"،" la contrebande UN problème préoccupant"** revue des douanes Marocain · Nouvelle série octobre 1994 ،p: 4

[18]- عبد اللطيف الناصيري، " الابعاد الجبائية والاقتصادية للنظام الجمركي المغربي "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط أكدال، السنة الجامعية 2007/2006 ص 112.

[19] -fiche de ladminnistration de doune au sujet du phenomene de la contrebande« caracteristique et etat des lieux» realisees au 09/04/2010 p: 5

[20]- في بروكسيل المغرب يوقع على اتفاقيات التعاو ن في المجال الجمركي مع هولاندا وتيلاندا والطوغو(2016/08/08) www.assabah.net

ثنائية من هذا النوع مع حوالي ثلاثين بلدا شريكا من بينهم تونس والأردن والعربية السعودية وقطر والكوت ديفوار والغابون وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وإيطاليا وهنغاريا واليونان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وتركيا.

أما فيما يتعلق بالفاعلين الاقتصاديين وبحكم قربهم من عمليات التهريب ونخص بالذكر الناقلون الدين يقومون بإيصال السلع المهربة نحو الاسواق الكبرى للمتاجرة فيها، فقد عمدت الادارة في سياستها التشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين، الى مشاورتهم وتحسيسهم بجسامة الأفعال التي قد يساهمن فيها، وحثهم على اتخاد اجراءات عملية لتنظيم النقل وتحملهم المسؤولية في دلك بنهج نظام مشدد عن طرق تخصيص إصالات عن أمتعة المسافرين ، لمعرفة مالكي البضائع والسلع المهربة في حالة إجراء المراقبة[21]، ومن تم كان لزاما على مالكي البضاعة أن يبرروا البضائع الموجودة بحوزتهم ودلك بالإدلاء بجميع المستندات بمجرد ما يطلب منهم ذلك من طرف الإدارة وإلا كانوا في وضعية غير قانونية وبتالي تطبيق عليهم مقتضيات القانون الزجرية حسب الفصل 208 من مدونة الجمارك[22]

ويتضح من الخلال الإحصائية أعلاه أنه وعلى الرغم من أن المغرب خطا خطوات هامة على المستوى القانوني وعلى مستوى التعاون الدولي الامر الذي جعل منه متميزا بصفة الحداثة في مجال التهريب وتنظيم عمل الجمارك، فإنه يبقى على المستوى الواقعي بعيدا نوعا ما عن تحقيق الأهداف المتوخاة، نظرا لوجود معيقات قانونية ونواصق وثغرات ينتج عنها فقدان الفاعلية في العمل الجمركي فضلا عن اعتبارات اجتماعية معقدة، بالإضافة إلى أن القانون الجنائي الجمركي من خصوصياته أنه انبنى على فلسفة نفعية اقتصادية صرفة تهدف إلى ضمان حقوق الدولة في استخلاص الرسوم والمكوس الجمركية وكذا الغرامات المستحقة، ولو أدى ذلك إلى الخروج عن الأحكام العامة التقليدية للقانون الجنائي، وهي خصوصية تتماشى مع سياسة العقاب وحالة التساهل والتسامح التي نجد المخافون للقانون الجمركي صعوبة في الاستفادة منها لو تم اخضاعهم فقط للعقوبات المطبقة على مجرمي الحق العام.

[21]- بشرى رشيد: **" التدابير الجمركية لتشجيع القطاع الخاص من توقيع المغرب لاتفاقية الكات"** رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء،السنة الجامعية 2000/1999، ص: 68.

[22]-الفصل 208 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة: - العقوبات والتدابير الاحتياطية الحقيقية المطبقة فيما يخص الجنح والمخالفات الجمركية هي:
-الحبس
- مصادرة البضائع المرتكب الغش بشأنها والبضائع المستعملة لإخفاء الغش ووسائل النقل.
-الغرامة الجبائية.

وهوما يفرض إعادة النظر في قانون الجمارك من زاو ية التشديد في الجزاءات المقررة لجريمة التهريب لكي يكون لها الردع الكافي لكونها لم تكن قادرة على وقف نشاط شبكات التهريب الكبيرة.

خاتمة

بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن ظاهرة التهريب تشكل تحديًا حقيقيًا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من تأثيرات سلبية على خزينة الدولة، وعلى النسيج الاقتصادي الوطني، بل وتمس أحيانًا أمن المجتمع وسلامته. وقد أظهرت الدراسة أن التهريب ليس مجرد سلوك معزول، بل هو نتيجة لتداخل عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية ونفسية، تغذيها ثغرات قانونية وتواطؤات محتملة، وتُستغل فيها وسائل وتقنيات متطورة تُظهر مدى خطورة الظاهرة وتنظيمها.

وفي هذا السياق، تلعب إدارة الجمارك دورًا محوريًا في مكافحة التهريب، من خلال الآليات القانونية والمادية التي تعتمدها، وكذا من خلال التنسيق مع مختلف الفاعلين، سواء كانوا وطنيين أو دوليين. ومع ذلك، فإن المجهودات المبذولة تظل بحاجة إلى تعزيز وإصلاح، سواء من خلال مراجعة المنظومة القانونية الزجرية، أو بتقوية آليات التعأو ن والتنسيق، أو عبر دعم البعد الوقائي والتحسيسي.

وبالتالي، فإن التصدي الفعال للتهريب يتطلب مقاربة شمولية، تتكامل فيها الأبعاد الأمنية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق مبدأ العدالة الجبائية، ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة

لائحة المراجع

1. عبد الحميد الحاج صالح " **التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق** "،مصر الدار الجامعية، طبعة 2003.
2. كمال حمدي، " **جريمة التهريب الجمركي** " مطبعة سعيد كامل بالإسكندرية، الطبعة الأو لى، السنة 2004.
3. فتحي إسماعيل، " **الموسوعة الشاملة في الجمارك والتهريب** «، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
4. محمد نجيب السيد، " **جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء** "، طبعة 1992.
5. عبد الغني الصغير، " **الاستخلاص الجمركي للبضائع وتحرير التجارة الخارجية** رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
6. صخر عبد الله الجندي، "**جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء**"، مطبعة البهجة، بيروت، 2002
7. امحمد اغربي، " **مر اقبة ومحاربة التهريب والغش من طرف إدارة الجمارك إحدى أدوات المساهمة في التنمية** "،مجلة المعيار، العدد 33، السنة 2005.
8. عبد اللطيف الناصيري، " الابعاد الجبائية والاقتصادية للنظام الجمركي المغربي "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط أكدال، السنة الجامعية 2007/2006.
9. فتحي إسماعيل، " **الموسوعة الشاملة في الجمارك والتهريب** "، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، - محمد نجيب السيد، " **جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء** «، مطبعة الاشعاع الفنية، المعمورة، مصر طبعة 2000.
10. بشرى رشيد: " **التدابير الجمركية لتشجيع القطاع الخاص من توقيع المغرب لاتفاقية الكات**" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء السنة الجامعية 2000/1999،